



مفوضية الاتحاد الأفريقي



الأمم المتحدة  
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

### بيان صحفي مشترك

الخبراء يناقشون الخيارات المتاحة علي صعيد السياسات العامة من أجل التغلب علي الأزمة الاقتصادية

القاهرة – 5 حزيران/يونيه 2009- أجري خبراء الاقتصاد الأفريقيون يوم الأربعاء 3 حزيران/يونيه، مناقشة دامت يوماً كاملاً بشأن تدابير السياسات العامة اللازمة لمواجهة الأزمة الاقتصادية الحالية. ودارت المناقشة خلال الاجتماع الجاري للجنة خبراء مؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء المالية والاقتصاد ومؤتمر لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية المنعقد بالعاصمة المصرية القاهرة من 2 إلى 5 حزيران/يونيه.

وتناول الخبراء بالنقاش الموضوع المحوري للمؤتمر، وهو "زيادة فعالية السياسات المالية لتعبئة الموارد المحلية". وشملت المناقشة مسائل عديدة تراوحت بين الحكم الرشيد ونظرية "اللعبة".

وشملت الأسئلة الرئيسية المطروحة على الخبراء أسئلة بشأن الكيفية المثلى لاستخدام السياسات المالية في أوقات الأزمات الاقتصادية؛ وكيفية زيادة مساهمة المساعدة الإنمائية الرسمية في تعبئة الموارد المحلية؛ وكيفية دمج أفريقيا في الاقتصاد العالمي بدون تعريض الإيرادات الضريبية والتنمية الصناعية للخطر؛ والكيفية المثلى لإدارة الإيرادات المتأتية من الموارد الطبيعية.

وتكرر أحد الخبراء المشاركين بأن الكساد يكاد يكون أمراً حتمياً، حيث اقتبس ما قاله الاقتصادي الأمريكي البارز جون بيتس كلارك الذي لاحظ في عام 1898 "إن الطريقة التي ينظر بها العالم الحديث إلي دورات الاقتصاد تشبه إلي حد كبير الطريقة التي كان ينظر بها قدماء المصريين إلي فيضان النيل. فالظاهرة تتكرر علي فترات، وهي ذات أهمية كبيرة للجميع، وأسبابها الطبيعية ليست ظاهرة للعيان".

وبعبارة أخرى، تتعرض الاقتصاديات الحديثة دورياً إلي أزمات وكساد وليست هناك طريقة أكيدة للحيلولة دون وقوع ذلك ومع ذلك، وضع الاقتصاديون أدوات معقدة للتعامل مع آثار تلك الأزمات، بما في ذلك السياسات المالية.

وقدمت أمانة الاتحاد الأفريقي / اللجنة الاقتصادية لأفريقيا البيان الرئيسي للاجتماع. وناقش البيان دور السياسات المالية علي المدى القريب في حماية الاقتصاديات من الاضطرابات والكساد؛ ودورها علي المدى البعيد في زيادة الاستثمارات ودفع النمو الاقتصادي.

إلا أن بلداناً أفريقية عديدة لا يمكنها تحمل أعباء زيادة الإنفاق لمقاومة آثار الكساد الاقتصادي، ولكنها تتحو عوضاً عن ذلك إلي خفض إنفاقها. ويحدث ذلك لأن العديد من البلدان تعتمد علي عائدات الصادرات، والضرائب وعلي التجارة، والاستثمارات الأجنبية المباشرة، والتحويلات المالية من الخارج، والمساعدة الإنمائية الرسمية. وخلال فترات الكساد، تتحو كل مصادر الإيرادات هذه إلي الانخفاض ويصبح من الصعب أكثر علي أفريقيا أن تقترض من الأسواق المالية الدولية.

وخلال المناقشة، علم الخبراء بأن أحد البلدان الأفريقية أنشأ شكلاً من أشكال صناديق تثبيت الاستقرار خلال فترة الازدهار التي شهدتها أسعار السلع الأساسية. ومع انخفاض أسعار النفط، تقوم الحكومة باستخدام ذلك الصندوق للحفاظ علي مستوي نفقاتها.

وبما أن أفريقيا لا تزال تواجه عجزاً هائلاً بين التمويل المتاح واحتياجات الاستثمار، انتقلت المناقشة إلي مسائل الضرائب. وورد أثناء النقاش أن توليد الموارد المحلية من خلال الضرائب من شأنه أن يتيح للبلدان حيزاً مالياً أكبر لتقرير مساراتها الإنمائية الخاصة بها وتجنب الشروط التي تقترن عادة بالأموال الأجنبية.

كما احيط الخبراء علماً بأن العديد من البلدان الأفريقية لديها قدرة علي فرض ضرائب أكبر مما يحدث في إطار الإيرادات الحالية. ومن ثم، يمكن تحسين الإيرادات الضريبية بزيادة فعالية الإدارة وبتوسيع نطاق الضرائب لتشمل المزيد من الضرائب علي الممتلكات وبفرض الضرائب علي القطاع غير الرسمي، وهو القطاع الذي يتسم بحجم كبير جداً في العديد من البلدان. ويمكن لذلك أيضاً أن يعزز الحكم الرشيد إذا تم ربط الضرائب بالإنفاق بطريقة شفافة.

ويمكن أيضاً لتعزيز المؤسسات المالية المحلية أن يتم دعم المدخرات وتوفير موارد للاستثمار. وعلي سبيل المثال، يمكن لتطوير أسواق السندات الحكومية الطويلة الأجل وتوفير الضمانات الحكومية، لنسبة معينة من القروض المصرفية، أن يحد من المخاطر التي تواجه المصارف المحلية وينشئ حافزاً لها للشروع في الإقراض الطويل الأجل.

ويستمر اجتماع الخبراء من 2 إل 5 حزيران/يونيه. وسيصدر الخبراء توصيات لينظر فيها الوزراء الذين سيصلون إلي القاهرة لاجتماعهم الذي يدوم يومين في الفترة من 6 إلي 7 حزيران/يونيه 2009. وسيعتمد الوزراء تدابير متعلقة بالسياسات العامة استناداً إلي تلك التوصيات.

**والدعوة موجهة للصحفيين لتغطية هذه المناسبة .**

**وللترتيب لإجراء المقابلات ، يرجى الاتصال في القاهرة:  
بالسيدة استير يامبو أزا  
الهاتف +20144778239  
البريد الإلكتروني [esthertankou@yahoo.com](mailto:esthertankou@yahoo.com).**

موقع المؤتمر على الانترنت: <http://www.uneca.org/cfm/2009> .

أصدر هذا البيان على نحو مشترك كل من:

دائرة الإعلام والاتصالات باللجنة الاقتصادية لأفريقيا

The ECA Information and Communication Service  
P.O. Box 3001  
Addis Ababa  
Ethiopia

الهاتف: +251 11 551 5826

الفاكس: +251 11 551 0365

البريد الإلكتروني: [ecainfo@uneca.org](mailto:ecainfo@uneca.org)

الموقع على الانترنت: [www.uneca.org](http://www.uneca.org)

شعبة الاتصالات والإعلام بالاتحاد الأفريقي

The African Union  
Communication and Information Division (DCI)  
P.O. Box 3243  
Addis Ababa  
Ethiopia

الهاتف: +251 11 551 77 00 Ext 236

+251 11 551 45 55

الفاكس: + 251 11 551 12 99

البريد الإلكتروني: [dinfo@africa-union.org](mailto:dinfo@africa-union.org)

الموقع على الإنترنت: [www.africa-union.org](http://www.africa-union.org)